

التاسعة رأى شيئا وقصد شرائه عند رويته ثم اشتراه بعد ذلك عالما بأنه مرهيبه السابق وقت الشراء فلا خيار له الا اذا تغير في غير واذا اختلف في التعديل فان كانت المدة قريبة فالقول للبايع بيمينه وان كانت بعيدة فالقول للمشتري بيمينه عملا بالظاهر واذا اختلف في اصل الروية فالقول للمشتري بيمينه ايضا **العاشرة** اشترى ثيابا ولم يربها وبيع اوليس منها ثوبا بعد القبض بردها بخيار عيب لا روية او شرط **الحادية عشر** اذا اشترى شيئا لم يره ليس للبايع مطالبة بالثمن قبل الروية **الثانية عشر** يشترط للفسخ علم البايح بالفسخ خوف الفرار **الفصل الخامس في خيار العيب** المراد في عرف اهل الشرع بالعيب الذي يزد به المبيع ما ينقص الثمن الذي اشترى به لان ثبوت الرد بالعيب لتضرر المشتري وما يوجب نقصان الثمن يتضرر به ثم ان خيار العيب يثبت بلا شرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملاك للمشتري ويورث بخلاف خيار الشرط وخيار الروية فانها لا يورثان **وفي هذا الفصل ثلاث عشرة مسألة الاولى** من وجد بمشترية عيبا ينقص الثمن عند اهل المعرفة اخذه بكل الثمن اوردته سواء وجد به عند البيع او حدث بعده في يد البايح **الثانية** اذا حدث عيب اخر عند المشتري رجع بنقصان العيب الاول **والثالثة** واذا رضى

واذا رضى البايح بالرد له الرد ولا يرجع بالنقصان كان اشترى ثوبا بقطعة ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه لتضرر الرد بالقطع واذا رضى البايح بالرد فيكون المشتري مخيرا بين الرد والامساك ولا يرجع بالنقصان **الثالثة** اذا باع المشتري الثوب كله او بعضه او وهبه بعد القطع لا يرجع سواء كان بعد ان اطلع على العيب او قبله واما اذا قطع المشتري الثوب ثم خاطه او صبغه باى صبغ كان او اشترى السويق ولته سمن او اشترى الدقيق وخبره او اشترى ارضا وغرس فيها او بنى ثم اطلع على عيب رجع بنقصانه لا تمنع الرد بسبب الزيادة **الرابعة** اذا اشترى نحو بيض ويطبخ فكسره فوجده فاسدا فان كان يستفغ به ولولعلق الدواب فانه يرجع بالنقصان الا اذا رضى البايح به وان كان لا يستفغ به فذلك الثمن لبطان البيع واذا علم بعيبه قبل كسره ولم يكسره فله رده **الخامسة** اذا باع ما اشتراه فرد المشتري الثانى المبيع بعيب فلم يشترى الاول ان يردده على البايح اذا رده عليه تقضا وهذا لو بعد قبضه فلو قبله رده مطلقا والرد على البايح الاول انما يكون اذا باعه المشتري الاول قبل اطلاقه على العيب فلو بعد ذلك فلا رد مطلقا سواء رده عليه لثان تقضا او رضى **السادسة** اذا ادعى المشتري عيبا بعد قبضه المبيع لم يجبر على دفع الثمن للبايع